

# تطبيق استراتيجية حقوق الإنسان لم يبدأ بعد

08

إيلات عسقلان «خطر يحق بالقناة أم مشروع دعائي؟» 08 «الشاعر البندقية» أحمد فؤاد نجم.. 8 سنوات على الرحيل 05

## «أوميكرون» مستمر في إثارة الرعب بالدول الأعلى تطعيمًا

### مصر تتابع الموقف بدقة فنية وعلمية وطبية وعالم يعاكس التيار ويدعو لوقف التطعيمات فوراً

### حسام عبدالغفار: لا تتوفر معلومات كافية عن مدى فاعلية التطعيمات ضد المتحور الجديد



المضيفة والهدف الرئيسي لمناعة الجسم، ولكن ما زال مبعراً معرفة مدى قدرته على مقاومة اللقاحات، لكن «النتائج الأولية تشير إلى أنه الأشد عدوى بين كل متحورات الفيروس التي ظهرت حتى الآن».

وقال الدكتور حسام عبدالغفار المتحدث الرسمي باسم وزارة الصحة إن «جميع لقاحات كورونا آمنة وفعالة، ولها قدرتها على مواجهة الفيروس، وكذلك المتحورات التي ظهرت منه مثل متحور دلتا وبيتا وبيتا» لكن «المتحور الجديد حتى الآن لا تتوفر عنه معلومات كافية للحكم على مدى فاعلية التطعيمات ضده، ومن السابق لأوانه أن يتم الحكم على فاعلية أي لقاحات عليه»، وقال إن الصحة العالمية أكدت أن ذلك سيستغرق وقتاً.

وطالبت الوزارة بضرورة الاستمرار في اتباع الإجراءات الاحترازية وضرورة أخذ اللقاح المناسب في الحد من انتشار العدوى والسيطرة على الفيروس.

وقال الدكتور أمجد الحداد، رئيس قسم المناعة والحساسية بهيئة المصل واللقاح، إن المتغير يحتاج إلى دراسات ولا يمكن التكهّن بمضاعفاته بعيدة المدى، وعن مدى مقاومة المتحور الجديد للقاحات، أوضح الحداد، أن هذه مجرد احتمالات غير صحيحة، ولم يتم رصد ودراسة المتحور الجديد بشكل مفصل، ومن السابق لأوانه وضع افتراضات غير دقيقة بشأن مقاومة السلالة الجديدة للأجسام المضادة للفيروس.

لكن الدكتور محمود سعد، استشاري الميكروبيولوجي والمناعي واستشاري الكيمياء

أثار متحور «أوميكرون» الرعب، خاصة في دول الغرب وتسبب في دخول العديد من الدول فيما سمي بالموجة الخامسة من الجائحة، كما أثار من جديد عاصفة حول مدى فعالية التطعيمات ضده.

الدكتور محمد عوض تاج الدين، مستشار رئيس الجمهورية لشؤون الصحة والوقاية، أكد أن متحور «أوميكرون» رصد في ٨٩ دولة حول العالم، وأنه ينتشر بسرعة كبيرة وشدد على أهمية الالتزام بالإجراءات الوقائية، وأشار إلى عدم التأكد من نسبة تأثير اللقاحات عليه، مضيفاً أن الولايات المتحدة الأمريكية حذرت من منح لقاح «جونسون آند جونسون» للمواطنين كجرعة معززة بسبب مخاوف من حدوث تطلمات.

وأكد أن مصر تتابع الموقف بدقة فنية وعلمية وطبية، وأن الجرعة الثالثة من اللقاح تمنح لبعض الفئات الأكثر عرضة للمخاطر كالكوادر الطبية وكبار السن وأصحاب الأمراض المزمنة وبعض الفئات الأخرى.

وأظهرت نتائج الاختبار التوسل الجيني، وجود ثلاث حالات إيجابية للمتحور أوميكرون، في مصر، بينها حالتان لا تعانين من أي أعراض والثالثة تعانين من أعراض إصابة خفيفة، وتخضع الحالات الثلاث لحالات للعزل.

وزارة الصحة والسكان أنها على تواصل مستمر مع منظمة الصحة العالمية لبحث ما توصل إليه الخبراء فيما يتعلق بـ «أوميكرون»، الذي ثبت أنه يتحوى على أكثر من ٣٠ تغييراً على البروتين المرتفع «سبائيك بروتين»، وهو البروتين الذي يلتصق بالخلايا

الخليجية مثل السعودية، لذلك ادعو الله ألا يحدث في بلادنا ما حدث في إنجلترا، وإسرائيل حيث ارتفعت الإصابات والوفيات بعد هدوء في بداية انتشار التطعيم لديهم.

وأكد سعد، على أن أفضل شيء في «أوميكرون» أنه الوحيد الذي خذل منظمة الصحة العالمية ولم يتم بما أرادوا منه من إرهاب الناس، بل وأكثر إصاباته حدثت في المعلمين جرعتين وثلاثة من كوفيد ١٩.

**بسمه رمضان**

العدد 306 السنة العاشرة - الخميس من 23 - 29 ديسمبر 2021م - من 19 - 25 جمادى الأولى 1443 هـ - صفحة 12 - الثمن 5 جنيهاً

رئيس مجلس الإدارة ورئيس التحرير  
مجدى شندى  
www.elmashhad.online

جريدة أسبوعية - تصدر عن مؤسسة المشهد للصحافة والنشر

تاريخ الملاية اللف في مصر.. 07-06

تحقيق

تذكريات

بورتريه

على إبراهيم + الزاهد يكتب سطر مأساته الأخير 02

خيرية شعلان تكتب: صباح الخير يا رجائي 04

لا سقف للحرية

## مشروع قانون يتضمن مزايا وحقوق مادية واجتماعية وصحية لـ 7% من إجمالي عدد السكان

### 7 ملايين مسن ينتظرون قانوناً يكفل لهم «حياة كريمة»

المستشار حاتم الدالي يوضح مفهومه لاستراتيجية حقوق الإنسان (المشهد تعقب)

أوضح المستشار حاتم عبد الفتاح طه الدالي عضو مجلس الشورى الأسبق ونائب رئيس حزب الحركة الوطنية سابقاً أنه للحديث عن حقوق الإنسان لا بد من تفسير الجملة أولاً، وتمييزها جمع وليست مفرداً، كلمة حقوق تعني الحق في التقاضي، الحق في العدل، الحق في العيش، الحق في التعبير، الحق في الصحة والكثير من الحقوق الأخرى، ولكن هناك بعض الجماعات المعادية لحقوق الإنسان الذي يطالب به البعض حق واحد فقط وهو الحق في الحرية بلا قيود وبلا قانون، مثلاً إذا تم حبس صحفي لأنه خالف القانون يرد البعض: أين حرية الصحافة؟ وأن استراتيجية حقوق الإنسان لم تطبق، لأن هناك الحكومة منه تتركيب هذه الفئة العمرية، وتوفير كل وسائل الرعاية لها بعد أن قدمت لها كل أنواع العطاء في فترات شبابها، كما أراه نموذجاً لتشرع نصف الأبناء والأجداد ويكرمهم وهم في خريف العمر، ويحق لهم مزايا اجتماعية واقتصادية ويجعل التشريع لدينا يحاكي التشريع في الدول المتقدمة».

وترى فيبي فوزي وكيل مجلس الشيوخ، أن مشروع قانون حماية المسنين، يسد فقرة في المنظومة التشريعية حيث ينظم لأول مرة حقوق المسنين، ويعمل على مشاركتهم في الحياة العامة ويسير حياتهم، فضلاً عن الجمهورية الجديدة التي يرسخ لها الرئيس عبد الفتاح السيسي، دافعاً من تكامل فيها خطط التنمية تشمل الموارد البشرية والعنصر البشري.

ولم يقتصر مشروع القانون على التوافق مع الدستور والمنظومة القانونية والاستراتيجية الوطنية لحقوق الإنسان، لكنه يتوافق مع الميثاق الدولية، كما يتوافق أيضاً مع شعار الجمهورية الجديدة وهو الحياة الكريمة للجميع.

ويعتبر النائب مصطفى جعفر نائب دائرة الأوراق السابق أن مشروع القانون ضمانات حقيقية للتوسع في برامج الحماية الاجتماعية المنوطة للمسنين، وزيادة الخصصات المالية المتاحة لتأسيس الرعاية الاجتماعية الحكومية، وتعزيز التشريعات عليها، وتعزيز حصول كبار السن على الرعاية الصحية المناسبة.

ويضيف أن القانون يضمن حق المسن في الحصول على مساعدة شهرية، حال عدم حصوله على معاش تأميني مناسب يكفل له حياة كريمة، وذلك بجانب تمكنه من المشاركة في الحياة العامة.

**أحمد صلاح سلمان**



يناقش مجلس النواب مشروع قانون حقوق المسنين الجديد المقدم من الحكومة، إذ ينتظر أكثر من ٧ ملايين مسن حسب آخر إحصاء للجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، تشريعاً جديداً يدعم حقوقهم خاصة من بلغ ٦٥ عاماً، ويحدد المشروع العديد من المنح والمزايا التي من شأنها توفير كل وسائل الرعاية لهم، وتأمين الحياة الكريمة لهم. ويشكل المسنون في مصر نحو ٧٪ من إجمالي عدد السكان، ويتوقع أن ترتفع نسبتهم إلى ١٢٪ بحلول العام ٢٠٥٢، الأمر الذي يدفع الحكومة إلى تبنى تشريع يكفل لهذه الفئة من السكان حياة كريمة، خصوصاً وأن غالبيتهم ممن قضاوا حياتهم في خدمة البلاد.

**حقوق ومزايا**

وفقاً لمشروع القانون، تلتزم الدولة بتوفير الرعاية الصحية لكل مسن، والعمل على تهيئة المستشفيات والمرافق الطبية المختلفة لتوفير تلك الرعاية كل ٣ سنوات، وأن يتمتع المسن بكافة الخدمات التي تقدمها منظومة التأمين الصحي الشامل وفق القانون النظم بذلك، كما يوفر مشروع القانون مزايا أخرى، مثل توفير البرامج والسياسات الاقتصادية التي تسهم في تيسير سبل حياة المسنين بمستوى معيشي لائق، وتخفيف نسبة لا تقل عن ٥٪ من المسان التي تشهنا الدولة أو المدعمة منها للمسنين من غير القادرين والمستوفين للضوابط والشروط والمعايير، والحصول على معاش له أو المكلف برعايته، وذلك بعد إجراء البحث الاجتماعي.

وتعد ببطاقة المسن الذي يوفرها مشروع القانون، مستنداً رسمياً يصدر عن الوزارة لإثبات أحقية حاملها من المسنين، للخدمات المقدمة لهذه الفئة، كما يتضمن مشروع القانون عقوبات على كل من عرض شخصاً مسناً لإحدى حالات الخطر المنصوص عليها في المادة ٢٥ من القانون، إذ يعاقب القانون كل شخص مكلّف برعاية شخص مسن أعمل في القيام بواجباته، وكل من تقدم للحصول على أي خدمة أو ميزة مكفولة للمسنين بموجب هذا القانون، إلى جانب كل من عرض أو نشر أو أذاع بأي وسيلة من وسائل النشر أي من البيانات أو المعلومات أو الصور أو الرسوم أو الأظلام، لأعمال من شأنها الإساءة للمسسن أو التعرض له أو الترويج لمفاهيم غير صحيحة تسئ لهم.

ويجسد مشروع القانون، تمنح الدولة معاشاً ضمانياً لكبار السن من عمر الخامسة والسبعين أو لمن يعانون عجزاً أو مرضاً مزمناً وليس دخل ولا يتقاضون معاشاً تأمينياً، بجانب إنشاء دور الرعاية الخاصة بكبار السن، وافتتاح أندية رعاية ترفيهية لهم، وإطلاق وثيقة مكتوبة خاصة بحقوق المسنين بالتعاون مع منظمات المجتمع المدني ويتضمن القانون، إنشاء صندوق بوراوة التضامن الاجتماعي يسمى «صندوق رعاية المسنين»، تكون له الشخصية الاعتبارية العامة، ويتبع الوزارة المختصة، ويكون تحت إشراف رئيس مجلس الوزراء، ويجوز لمجلس إدارة الصندوق إنشاء فروع أخرى له في المحافظات.

**حياة كريمة**

النائب عبد الهادي القصبى رئيس لجنة التضامن بمجلس النواب، يقول إن مشروع القانون المقدم للبرلمان، كان قد قدم في السابق، غير أنه تأجلت مناقشته بسبب وجود بعض النواقص الصحية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، ونحن الآن بصدد مناقشتها بهدف تقديم رعاية خاصة للمسنين بشكل عام وبشكل خاص السيدات المسنات والرجل المسن الموز والمهاجرين وتقديم رعاية عائلية حقيقية لهم، وهذا ليس معناه وضعه في دار مسنين وإنما خلق جو عائلي له، وضمان توصيل الخدمات الأساسية لهم وتوفير أمن مالى عن طريق عمل صناديق لتأمينهم مالياً وتوفير فرص عمل لهم.

ويحسب النائبة رضوى جعفر وكيله لجنة التضامن الاجتماعي بالبرلمان، فإن القانون يضمن للمسن حياة كريمة أفضل بكثير من السابق؛ من خلال توفير العلاج المناسب، ويكفل له الصحة النفسية التي تساعده على تقبل وضعه الجديد بعد الإحالة للمعاش.

وتضيف أن القانون يمنح المسنين حقوقاً خاصة منها خصومات في أسعار تذاكر المواصلات والطيران، ويضمن لهم الأولوية في المعاملات المختلفة، وأية تعامل داخل المصالح الحكومية، خصوصاً وأن الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، يعمل حالياً على وضع آليات محددة، لعمل إحصائية للمسنين المشردين؛ كونهم ضمن فئة المسنين الذين يحتاجون إلى رعاية خاصة.

ويرى النائب حسام الخولى رئيس الهيئة البرلمانية لمستقبل وطن بمجلس الشيوخ، أن القانون يأتي لرد الجميل لكل إنسان أهدى عمره من أجل أسرته ووطنه، وأصبح غير قادر على إعطاء المزيد، فيما يرى زميله النائب جميل حليم أن مشروع القانون يضع حقوق المسنين موضع التنفيذ، وصولاً

**القصبى: القانون يقدم رعاية حقيقية خاصة للمسنين المعوزين**

**رضوى جعفر: خصومات في أسعار تذاكر المواصلات والطيران وأولوية في الخدمات الحكومية**

**ناجي الشهابي: الدولة تتعهد بضمان حياة كريمة للمسنين وتوفير سبل الرعاية لهم**

**فيبي فوزي: القانون ينظم لأول مرة حقوقاً للمسنين ويسير لهم حياة مريحة**